

فيما تتحضر مصر لبدء العام الدراسي وإجراء انتخابات مجلس النواب، الشهر المقبل، لا تزال الحكومة تتبع السياسة ذاتها في تجاهل التوصيات الأهمية حول كورونا واتخاذ إجراءات للتعمية على الأرقام الحقيقية للإصابات

طمأنة وهمية تمهيداً للمدارس وانتخابات النواب

كورونا مصر: تلاعب رسمي بالإجراءات

القاهرة - العربي الجديد



تُحاول السلطات المصرية تهيئة الرأي العام لإجراء انتخابات مجلس النواب، ولعودة الدراسة

في المدارس والجامعات في شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، بمزيد من رسائل الطمأنة إزاء الوضع الوبائي لانتشار فيروس كورونا وقرارات التعاميش مع الجائحة، والتي كان آخرها استئناف إقامة الأفراح والحفلات والمؤتمرات العامة وصلوات الجنازة، بسعة تبدو مخفضة. ويأتي ذلك، فيما تتخذ وزارة الصحة العديد من الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على عدد الحالات المكتشفة وجعل الأرقام المعلنة دون الواقع، لتتطابق البيانات الرسمية مع القرارات الحكومية المتجهة لتخفيف التدابير الاحترازية، وذلك على الرغم من المؤشرات المعاكسة في تقارير الإدارات الصحية بمعظم المحافظات.

وحصلت «العربي الجديد» على مجموعة من القرارات الصادرة من دواوين محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية والمنوفية ودمياط والدقهلية والمدريات الصحية فيها، تحظر على المستشفيات إجراء تحاليل «بي سي آر» لحالات الاشتباه، حتى لو كانت مرجحة الإصابة بواسطة الأشعة والتحاليل الأخرى، إلا بقرار إداري خاص من مسؤول بدرجة وكيل وزارة، وعدداً حالات الاشتباه العائدة أو القادمة من الخارج.

وقالت مصادر طبية حكومية إن هذه القرارات أدت إلى ثلاث ظواهر سلبية تحد من قدرة المستشفيات على مواجهة الموجة الثانية من الجائحة. أولى هذه الظواهر امتلاء معظم المستشفيات الحكومية المخصصة لعلاج الحالات بحالات الاشتباه وغير المصابة بصورة أكيدة، مع استبعاد مصابين أو حالات اشتباه أخرى حسب الحالة الاستيعابية لكل مستشفى. ويعني ذلك وجود نسبة كبيرة من حالات الإصابة الفعلية خارج المستشفيات، والتي تتحول لاحقاً إلى مصادر لنقل العدوى وزيادة الأعداد خارج الإطار الرصدي الحكومي، ما يساهم في زيادة معدلات انتشار الوباء.

أما الظاهرة الثانية، فهي تقليل عدد المصابين المرصودين رسمياً، واستمرار مراوحة العدد بين 150 و190 يومياً، كما هي المعدلات خلال الشهرين الماضيين. ويؤدي هذا الأمر إلى إشاعة مناخ من التفاؤل الكاذب والارتياح غير المنطقي بين المواطنين، ويدفعهم لتخفيف الإجراءات الاحترازية أو الانخراط في أنشطة وتجمعات من شأنها نشر العدوى. ويتزايد هذا المناخ بعد القرارات الجديدة التي سنسري ابتداء من 21 سبتمبر/ أيلول الحالي، وستسمح بمزيد من التجمعات، بدلاً من الالتزام بدرجة متحفظة من الالتزام بالتدابير قبل موعد بدء الدراسة في 17 أكتوبر/ تشرين الأول



من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في أكتوبر (تحت دسوقي/فرانس برس)

الحالي، تدين منها استمرار ارتفاع عدد المصابين في محافظات القاهرة والجيزة ودمياط والأقصر والمنوفية والقليوبية والدقهلية، وهي تقريباً المحافظات نفسها التي كانت الأعداد فيها كبيرة بشكل ملحوظ مع بداية انتشار الجائحة في الربيع الماضي. وسجلت الإحصائية تراجعاً في إصابات المحافظات الساحلية والمناطق السياحية، مقارنة بالشهر الماضي، الذي سجل أرقاماً عالية هناك بعد السماح للقرى السياحية والفنادق بالعودة للعمل مع البداية الفعلية للموسم الصيفي.

كما أوضحت الدراسة ظاهرة جديدة، هي الارتفاع الملحوظ لعدد المصابين في الشريحة العمرية بين 20 و30 عاماً بنسبة 35 في المائة تقريباً، وكذلك الشريحة العمرية بين 30 و40 عاماً بنسبة 25 بالمائة، وهو ما تفسره المصادر بأن الموجة الثانية تصيب الفئات الأكثر انخراطاً في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، بعد عودة العديد من مجالات العمل بطاقتها الكاملة، على أمل تعويض الخسائر الفادحة التي لحقت بها. يذكر أن القرارات الحكومية الأخيرة التي صدرت أول من أمس، الإثنين، تشمل استئناف إقامة الأفراح في الأماكن المكتشوفة بالمنشآت السياحية والفندقية الحاصلة على شهادة السلامة الصحية بحد أقصى 300 فرد، وإقامة صلوات الجنازة في المساجد التي لها ساحات فضاء مكشوفة، وتنظيم المعارض الثقافية في أماكن مفتوحة بنسبة حضور لا تتعدى 50 في المائة، واستئناف إقامة الاجتماعات والمؤتمرات بنسبة حضور 50 في المائة.

وقال مصدر حكومي لـ «العربي الجديد»، بعد ساعات من إصدار تلك القرارات، إنها تشهد لتنظيم عدد من الفعاليات التي يحرص النظام الحاكم والحكومة على إجرائها في الأشهر القليلة المقبلة، على رأسها منتدى الشباب، الذي اعتاد السيسي حضوره والتحدث فيه.

بعدم إجراء الفحوصات حتى لحالات الاشتباه الموجودة بالفعل في المستشفيات. كما حصلت «العربي الجديد» على نتائج دراسة مسحية أجريت على الحالات الجديدة المسجلة خلال النصف الأول من الشهر

المنزل، بسبب ارتفاع عددها بصورة كبيرة عما كانت عليه في شهري يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز الماضيين، وبالتالي تراجع إجراءات متابعة المصابين الخاضعين للعلاج بالمنزل، وانخفاض كميات الأدوية والعلاجات المخصصة لهم، والتي كانت الإدارات الصحية تصرفها لهم بانتظام. وتزيد خطورة هذه الظاهرة في ظل تطبيق قرار الوزارة - التي تقول إنه مدعوم من منظمة الصحة العالمية - بخروج حالات الإصابة الأكدية ذات الأعراض المستقرة خلال فترة تتراوح بين 10 أيام وأسبوعين واستكمال علاجها من المنزل.

لكن الوزارة تتجاهل في هذا الإطار بعض الوصايا الأخرى التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية أيضاً، وعلى رأسها ما أكد عليه مكتبها الإقليمي، أمس الثلاثاء، خلال مؤتمر صحافي، حيث شدد على أنه يتوجب على الدول المختلفة المبادرة لإجراء تحاليل كورونا لحالات الاشتباه والمخالطين للسيطرة على الموجة الثانية من الجائحة، حتى لو لم يتوجه هؤلاء إلى المستشفيات، وهو ما تقدم مصر على تنفيذ عكسه تماماً.

فقدت وزارة الصحة السيطرة على حالات العلاج في المنزل

المقبل، ثم إجراء الانتخابات في الأسبوع الثالث من الشهر نفسه بـ3 محافظات. كما أن هذه الظاهرة تؤدي إلى ارتباك وعدم توازن عند حساب معدلات الوفيات والمتعافين، بما يصعب تصنيف مدى نجاح مصر في السيطرة على الجائحة. فعلى الرغم من المزاعم الحكومية بالتقدم في ذلك، لا تزال معدلات الوفاة كبيرة، ولم تقل خلال الشهر الحالي عن 5,6 في المائة من إجمالي الحالات. وتعد هذه النسبة كبيرة، وهي لا تسجل تحسناً ملموساً عما كانت عليه الأمور خلال الفترة التي سُجلت فيها أعلى معدلات الإصابة رسمياً.

أما الظاهرة السلبية الثالثة، فهي فقدان سيطرة الوزارة على حالات العلاج في

بنود انتقائية

رصدت فرق وزارة الصحة في حملاتها التفيشية غير المنتظمة للمطاعم والمقاهي والمناطق السياحية والصناعية، تجاهلها لتعليمات السلامة والتباعد الاجتماعي والإجراءات التي تضمنها البرنامج الذي أعدته الوزارة للتعايش مع كورونا، والذي لم يتم اعتماده رسمياً، واخذت منه الحكومة بنوداً محدودة. وجاء هذا التجاهل استجابة لضغوط مارسها بعض الجهات نظراً لما ستكلفه من أموال في حال تطبيق بعض البنود مثل ارتداء الكمامات.

الحدث

بوادر تهدئة تركية يونانية

«قرارات صعبة» بحق تركيا وهو يسعى إلى ضمان إجماع أعضائه لفرض عقوبات اقتصادية. وقال بوريل خلال جلسة نقاش في البرلمان الأوروبي إن «علاقتنا مع تركيا ربما تدعى لمباحثات هدفها تهدئة التوترات بين اليونان وتركيا حول حقوق الطاقة في شرق المتوسط. وقال إنه يأمل في أن يتم الالتزام بمباحثات قريباً، يتم الترتيب لها، وأن تؤدي عملية التفاوض التي ستقتض من دول عدة لتسهيل التوصل لاتفاق. وأوضح: «نناقش فكرة مؤتمر متعدد الأطراف لأنه بعيداً عن الحوار الثنائي، هناك حاجة على الأرجح لجمع دول عدة على مائدة واحدة للتعامل مع القضايا المختلفة»، من دون أن يدلي بمزيد من التفاصيل.

مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، في العاصمة أثينا. وأكد ميكوتاكيس أن اليونان منفتحة على الحوار. من جهته، قال ميشال إن دولة ثالثة ربما تدعى لمباحثات هدفها تهدئة التوترات بين اليونان وتركيا حول حقوق الطاقة في شرق المتوسط. وقال إنه يأمل في أن يتم الالتزام بمباحثات قريباً، يتم الترتيب لها، وأن تؤدي عملية التفاوض التي ستقتض من دول عدة لتسهيل التوصل لاتفاق. وأوضح: «نناقش فكرة مؤتمر متعدد الأطراف لأنه بعيداً عن الحوار الثنائي، هناك حاجة على الأرجح لجمع دول عدة على مائدة واحدة للتعامل مع القضايا المختلفة»، من دون أن يدلي بمزيد من التفاصيل.

رغم تهديدات أوروبية لانقراة بفرض عقوبات عليها، خففت حدة الاتهامات المتبادلة بين تركيا واليونان، وسط مؤشرات على جنوح الطرفين نحو الحوار لحل النزاع في المتوسط

بعد أسابيع من التوتر بين اليونان وتركيا، وتبادل الاتهامات والتهديدات والحشد العسكري، يبدو أن الحوار والهدوء عادا لسيطرهما على الأجواء، على الرغم من تهديدات أوروبية منواصرة بفرض عقوبات على أنقرة في قمة 24 الشهر الحالي. يأتي ذلك فيما عقد أمس الثلاثاء اجتماع فني جديد، بين وفد عسكري تركي وآخر يوناني، في مقر حلف شمال الأطلسي بالعاصمة البلجيكية بروكسل. وقالت وزارة الدفاع التركية، في بيان عصر أمس إن «الاجتماع الفني بين الوفدين العسكريين التركي واليوناني انطلق في مقر حلف الأطلسي لبحث سبل فض النزاع». وكان عقد الاجتماع مماثل بين وفدي البلدين في 10 سبتمبر/ أيلول الحالي، بمقر حلف الأطلسي في بروكسل. في هذه الأثناء، قال رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميخوتاكيس، أمس، إن بلاده مستعدة لبدء مباحثات استكشافية مع تركيا لتحديد مناطق الصلاحية البحرية «في حال اتخذت أنقرة خطوات ملموسة في هذا الصدد»، وذلك خلال

وفي مقابل تصاعد الحديث عن الحوار، أعلن وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أمس، أن على الاتحاد أن يتخذ



■ المقاومة جدوى مستمرة #التطبيع خيانة #اليوم الأسود

■ لو اعترف العالم بأسره بالكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين سنبقى #بحريينون ضد التطبيع

■ سنوات طويلة وتاريخ طويل ونحن نحاول إبقاء القضية الفلسطينية في الصدارة، فهي قضية كل العرب، شاركنا في المسيرات وهتفنا بأعلى الصوت وكتبنا البيانات وعبرنا بكل الوسائل حتى لا يأتي يوم أسود من السواد ونسنع بالتطبيع مع عدو كبرت جرائمه ومجازره #بحريينون ضد التطبيع #فلسطين قضيتي

■ جوعان عم يضرب جوعان كرمال زعيم شبعان، هيدا شعب لبنان #لبنان #لبنان قرقان منكم #بيروت #كلن يعني كلن

■ الثنائي الشيعي يهدد: سنقلب الطاولة على الجميع إن لم نحصل على المالية... #الحكومة #لبنان

■ #اليوم العالمي للديمقراطية نؤكد على حقنا في ممارسة الديمقراطية التي تضمن لنا باقي الحقوق من عدل ومساواة وحرية التعبير والمشاركة السياسية في صنع القرار، وما كان هذا ليكون إلا بثورة السابع عشر من فبراير وتضحيات الشهداء والأبطال الذين أراحوا ستار الظلم والديكتاتورية عن ليبيا

■ #السراج يقدم استقالته لمن؟ 1-برلمان عقيلة، 2-برلمان سيالة، 3-ستيفاني وويليام، #ليبيا #المجلس الرئاسي

■ أظن لأول مرة في تاريخ #الجزائر اختلطت الأمور على الهيئة الناعية، الناس ضاعت وتاهت بين دعوات المشاركة والمقاطعة، وحتى المتفقين على المشاركة اختلطت #نعم و#لا #الجزائر #الدستور #الحراك الشعبي #جزائري

■ بدل ما يكون في الساحل الغربي جبهة وطنية للتقدم نحو الحديدة وتخفيف الضغط على جبهة #صبار والجبهات الأخرى، أصبح الساحل الغربي بفضل التحالف السعودي الإماراتي معسكراً تدريبياً لتجهيز قوات مليشيا الحوثي وإرسالهم إلى الجبهات.